



## مستقبل الديمقراطية واقتصاد السوق في أمريكا اللاتينية

هيرناندو دو ساتو

رئيس معهد الحرية والديمقراطية (ILD)

ليما - بيرو

أجرى المقابلة: د. جون سوليفان -  
المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة

التعريف بـ: هيرناندو دو ساتو

من مركز **سوليفان**: أنا هنا مع هيرناندو دو ساتو - رئيس معهد الحرية والديمقراطية. أنا جون سوليفان **المشروعات الدولية الخاصة**. إنه مركز تابع لغرفة التجارة الأمريكية، وهو في الوقت ذاته جزء من الصندوق الوطني للديمقراطية.

بالطبع، لقد ذاع صيت هيرناندو على خلفية الكتابين المتميزين اللذين أصدرهما. الكتاب الأول بعنوان "المسار الآخر" والذي تحدّث فيه عن القطاع غير المنظم والاقتصاد غير الرسمي في ليما، بيرو. وقد تحدّث بشكل خاص عن حقيقة مفادها أن العديد من الأشخاص قد حرّموا من أن يصبحوا جزءاً من الاقتصاد المنظم بسبب جدار يصدّهم ألا وهو الروتين الذي قد يستغرقك 329 يوماً لإنجاز المعاملات المطلوبة.

الموضوعات الرئيسية في أعمال ساتو

كتابه الثاني "لغز رأس المال" هو أكثر اتساعاً وتنوعاً. إنه يغطي عدداً أكبر من الدول، ويطلعنا على آخر التطورات في الكثير الأعمال التي أنجزها هيرناندو في الفترة الفاصلة بين كتابه الأول وكتابه الثاني سعياً للدفع بجهود الإصلاح إلى الأمام. وفي هذا الكتاب الثاني، هو يركز تركيزاً كبيراً على حقوق الملكية. هذان الموضوعان على جانب كبير من الأهمية لمركز المشروعات الدولية الخاصة، وأنا أعرف أنهما مهمان لكم أنتم. الأشخاص الذين يشاركون الإصلاحات الاقتصادية في مختلف أرجاء العالم. والسبب في ذلك هو أن حقوق الملكية والقطاع غير المنظم يشكلان جزئين رئيسيين من الجهود التي يجب علينا القيام بها للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

اليساران في أمريكا اللاتينية

أصبح من الشائع في أمريكا اللاتينية الحديث عن حقيقة هي أنه يوجد يساران فيها وهما: اليسار التقدمي، واليسار الشعبي. أما اليسار التقدمي، فيتمثل بالأشخاص مثل رئيسكم-آلان جارسيا، أو الرئيس لولا في البرازيل، أو الرئيس باشليت في تشيلي. إنهم أشخاص لديهم أجندة فعلية، إنهم ملتزمون بالأسواق، لكنهم يرون أنه يجب عليك أن تتعامل مع قضايا الفقر، والإصلاح الاقتصادي بطريقة أوسع نطاقاً. ومن ناحية أخرى، هناك اليسار الشعبي الذي يمثلته هيجو شافيز، وإيفو مورالس، وبالطبع فيدل كاسترو. وهناك بضعة دول أخرى ملتزمة فعلاً بإصلاح السوق، إنها دول مثل كولومبيا، وربما البيرو.

ما هو رأيك بهذه الفكرة التي نتحدث عن وجود هذين اليسارين، التقدمي والشعبي؟ وما الذي يعنيه هذا لمستقبل الإصلاح في أمريكا اللاتينية؟



## جذور المشاعر الشعبية في أمريكا اللاتينية

**موسوتو:** أنا أعتقد أننا- في أمريكا اللاتينية- كان لدينا حركة متأرجحة دوماً بين هؤلاء الذين يؤيدون وجود أسواق وأولئك الذين يعارضون وجود أسواق، ولو بشكل إسمي. والسبب في ذلك هو أنه عندما تأخذ إصلاحات السوق مجراها في الواقع الفعلي، تجد أنها لا تأخذ بعين الاعتبار آخر إصلاحين لإجماع واشنطن، والذي- كما تعرفون- اشتمل على عشرة إصلاحات. بالإضافة إلى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، واستقرار العملة، كان آخر إصلاحين من بين تلك الإصلاحات هما: حقوق الملكية الجيدة والمتاحة للجميع، والأشكال الريادية للمؤسسة أو التنظيم والتي يمكن للجميع النفاذ إليها.

## العوائق القانونية أمام إنشاء مشاريع الأعمال

ما اطلعنا عليه من خلال دراسة أجريناها حديثاً بالتعاون مع بنك تنمية الأمريكيتين هو أن حوالي 90% من مشاريع الأعمال في أمريكا اللاتينية لا تمتلك جميع الأدوات اللازمة للتهيئة للسوق. وتشمل هذه الأدوات: إمكانية إصدار الأسهم للتمكن من جذب الاستثمارات؛ والسندات للتمكن من جمع الأموال؛ وحقوق الملكية الجيدة للتمكن من الحصول على القروض؛ والعناية المحدودة بالأصول والخصوم لتحديد حجم المخاطر التي سيتعين عليك تحملها.

بالنسبة لحقوق الملكية، إنها صكوك تسجيل المنازل. وفي حالة المكسيك، نسبة الشركات التي بمقدورها تعبئة نماذج المعلومات المطلوبة للتصدير إلى الولايات المتحدة بموجب اتفاقية التجارة الحرة لا تتجاوز 7% من مجمل منشآت الأعمال. علماً أن هذه النسبة تنخفض إلى أقل من 2% في البيرو.

## ما الذي يحدث عندما لا تطال الإصلاحات الجميع

مدن ما حدث هو أن كل شخص في أمريكا اللاتينية موجود في السوق. كل ما عليك عمله هو أن تسير عبر الأكوخ، وأن تسير عبر الشوارع لتعرف أن كل شخص بصدد عقد صفقة عمل. هكذا كان الحال دوماً ذلك أن الدولة لا توظف سوى جزء ضئيل من السكان آخذين بعين الاعتبار أن المجموعات العرقية الأصيلة تشكل جزءاً ضئيلاً جداً من السكان. الجميع متواجد في السوق.

ولكن عندما لا تصل مؤسسات السوق المنظم إلى هؤلاء لأن الإصلاحات لا تصل إليهم، بغض النظر عن مدى تقدمهم على مستوى الاقتصاد الكلي، فإنهم يميلون إلى التصويت ضد شخص معين. إنهم يميلون إلى التصويت لمجموعات لديها بشكل أو بآخر بوق أو صوت ينطلق منبهاً إلى حقيقة وهي أن هذه المجموعات قد أهملت.

## هل تناهض شعوب أمريكا اللاتينية الأسواق؟

هذا هو ما يحدث عندما تتحدث عن يسار شعبي في الدول التي ذكرتها. لا أعتقد أن الشعب هو الذي لا يحب الأسواق. فكلما نتاح الفرصة لشعوب أمريكا اللاتينية للهجرة، هم لا يختارون كوبا للهجرة إليها. وعندما كانت الشيوعية سائدة، لم يختاروا الذهاب إلى أوروبا الشرقية، أو ألبانيا، أو الصين. إنهم اختاروا الذهاب إلى الولايات المتحدة أو إسبانيا التي فيها اقتصاد السوق. إذن، من الواضح تماماً إلى أين نريد التوجه.

أما الآن، فكل شخص يدرك أنه من الصعب تماماً تنفيذ إصلاحات السوق التي يمكن للجميع النفاذ إليها ما لم تكن على درجة عالية من الابتكارية والإبداع. فلا يكفي أن تقرأ كتاباً. عليك أن تفتح عينيك وأن ترى ما هي الأشياء الأخرى التي قمتم بها- أنتم الأمريكيين- في القرنين التاسع عشر والعشرين للوصول إلى ما وصلتم إليه الآن.

## ما هو السبب في أهمية حقوق الملكية؟

أعتقد أن مستقبل أمريكا اللاتينية هو السوق. حتى وإن كانت لدينا حكومات شعبية، معظم الناس يعملون ضمن السوق. الشيء هو أن ما من أحد يدرك كم هو المطلوب لتوفير السوق. فعلى سبيل المثال، هوغو شافيز في فنزويلا دعانا مبكراً جداً لنحذو حذو نظامه. وربما ما زال حتى يومنا هذا أكبر صاحب ملكية في أمريكا اللاتينية. فقد استجاب لما



يعتبره وبكل وضوح مطلباً من مطالب الشعب. والمشكلة هي أنه لا يمكن بيع أي من صكوك (حقوق) الملكية، أو تأجيرها، أو تقديمها كضمانات للحصول على قروض.

إذن، النظام الرأسمالي أو نظام السوق ليس مكتملاً، لكنه، يدرك على الأقل أن جميع الأشخاص الذين هم الأغلبية في مدن فنزويلا يحبّون الملكية الخاصة. لكنه هو لم يصل بعد إلى النقطة أو المرحلة اللازمة لفهم أنها ليست مجرد ملكية يريدون حمايتها، لكنها أيضاً أداة للتنمية.

### لجنة التمكين القانوني للفقراء

**سوليفان:** هيرانادو، لعشرين سنة أو أكثر، أنت كنت وما زلت تشتغل على قضايا الفقر، والإصلاح الاقتصادي، والتمكين القانوني. في الحقيقة، عيّنتك الأمين العام للأمم المتحدة-كوفي أنان إلى جانب مادلين أولبرايت لترأس بالاشتراك معها لجنة التمكين القانوني للفقراء. ما الذي تعلمته على مدى أكثر من 20 سنة وما هي بعض البنود الرئيسية التي اكتشفتها اللجنة؟

**دو سوتو:** اللجنة الرفيعة المستوى بشأن التمكين القانوني للفقراء تدرس هذه القضايا دراسة دقيقة. إنها لجنة ملفنة للانتباه فعلاً لأنها تشكّلت من أشخاص من جميع مكونات الطيف السياسي. والهدف هو التأكد وبطريقة الأمم المتحدة أن اهتمامات الجميع وبواعث انشغالهم قد أخذت بعين الاعتبار. وهذا يعني أن نقاشات كثيرة قد دارت بشأن المسألة وأنها ليست باللجنة السهلة.

### قد تتعرض إصلاحات السوق إلى القرصنة

ما هو ملفت للانتباه هو أنه بمرور الوقت، اتفقنا جميعاً على أن اللجان المتخصصة هي التي توفرّ البيانات. وعلى خلفية انعقاد جلسات المشاورات في كل دولة من الدول النامية، أصبح جميع أعضاء اللجنة على يقين من أن جميع الفقراء من كينيا إلى أندونيسيا يريدون حقوق ملكية خاصة. لقد أخذنا بعين الاعتبار الحقيقة بأن العديد من الأشخاص الذين حاولوا تنفيذ إصلاحات السوق قد استخدموا الكلمات "إصلاحات السوق" لإنشاء الحقوق، لكنها حقوق مقتصرة عليهم هم فقط وليست متاحة للجميع. لذلك، تنطوي عملية الإصلاح على رأسمالية قائمة على المحسوبة، وهناك مستعمرات تجارية (لتوفير الموارد اللازمة للدول الاستعمارية بحيث تغنيها عن الاعتماد على دول أخرى). تشير اللجنة إلى خطورة هذا الأمر. وكما هو الحال بالنسبة لكل شيء آخر في العالم، من الممكن لهذه الإصلاحات أن تكون عرضة للقرصنة. لقد أخذت هذه الاعتبارات بالحسبان. غير أنني أعتقد أننا قادرون على الحفاظ على المبدأ ألا وهو أن الهدف هو سوق يخدم الجميع.

### الحق في الحصول على حقوق الملكية

بعد سنتين، سوف نصدر تقريراً يتعرض لبواعث الانشغال والمخاوف لدى الجميع، لكنه يقبل حقيقة أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نصّ في المادة السابعة عشرة منه **أن لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره**. بكلمات أخرى، الحقوق السامية: الحقوق في الحق. هذا صحيح تمام الصحة. سنتمكن من إثباته وترسيخ تلك ما يميّز الطريقة التي تعاملت بها اللجنة هو أن حتى تلك الآراء التي يمكن حتى لليسار الشعبي التعبير عنها في المادة. أمريكا اللاتينية هي موضع اهتمام. لكن النتيجة النهائية هي أننا ما زلنا نتحدث عن الأشخاص الفقراء الذين يحصلون على حقوق ملكية لأن هذا هو ما يريدونه في غالبيتهم الواسعة.

### قصور (عجز) الديمقراطية

**سوليفان:** كل شيء كنا نتحدث عنه هنا يتصل بفكرة التمكين القانوني. لقد كانت الفكرة أن الديمقراطية قاصرة. أنت طرحت ذلك المفهوم ألا وهو قصور الديمقراطية في مؤتمر رعاها مركز المشروعات الدولية الخاصة في غرفة التجارة الأمريكية قبل بضعة سنوات. هل ما زال الشعور ذاته لديك؟ هل ما زلت تعتقد أن هناك قصوراً في نوعية أو



جودة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والعديد من الدول الأخرى التي عملت فيها في مختلف أرجاء العالم؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما الذي يتعين علينا فعله لمعالجة هذا القصور؟  
**دوسوتو:** نعم ما زلت أعتقد أنه لدينا قصور في الديمقراطية، وإن كان الوضع قد تحسّن بعض الشيء بمرور الوقت. في حالة البيرو، هناك المزيد من القوانين التي تنتشر وهي ما زالت مسودات أو مشاريع قوانين. وهناك المزيد من الأنظمة للتشاور. بعضها كان حصيلة لمؤسسات المظالم "ديوان/أمين المظالم" التي عملنا على تنفيذها في البيرو.

### قصور (عجز) الديمقراطية في البيرو

لكن، ما زال من غير الكافي إعطاء الديمقراطية اسماً جيداً فعلاً. ما هو ناقص- ولم يتغير- هو الحقيقة أن النظرة السائدة إلى الديمقراطية هنا أنها قائمة على الانتخابات الحرة والمفتوحة فقط. المشكلة هي أنه حالما تكتمل العملية الانتخابية ويتم انتخاب شخص ما كرئيس، ويتم انتخاب الأشخاص لعضوية البرلمان، لا توجد أي ضوابط مهما تكن على هؤلاء الأشخاص. لذا، تجد أن الرأي العام يسير باتجاه بينما تسير الحكومة باتجاه آخر. لهذا، بعد سنة أو سنتين، تصبح جميع حكوماتنا مهزوزة تماماً وتتسم بنسبة عالية من المعارضة عدم الاتفاق معها. ليس لدينا تعليق أو فترات ملاحظات كما هو الحال في الولايات المتحدة. فالبرلمانيون لدينا (نواباً وأعياناً) لا ينتخبون على أساس المنطقة أو الدائرة الانتخابية. إنهم مدرجون جميعاً على قائمة واحدة لا تلبّي مطالب فئة بعينها أو مطالب الأمة بعمومها، وهذا يعني أنها لا تلبّي مطالب أحد ذلك أن مجمل الشأن السياسي هو شأن محلي.

### الديمقراطية الانتخابية ليست كافية

عليك أن تستجيب إلى أشخاص معينين، و عليك أن تضع آليات للشكاوى موضع التنفيذ بالإضافة إلى آليات الحصول على التغذية الراجعة التي تضع الأشخاص والسلطات السياسية موضع مساءلة. لا يوجد لدينا تحليل للقواعد من حيث المنفعة مقابل الكلفة. نظامنا القضائي على جانب كبير من الفساد. وليس هذا بسرّ. ولا يفهم منه أننا لم نحرز تقدماً أو تحسناً. لكنه يعني أنه ما زال غير قابل للاعتماد عليه إلى الدرجة التي تجعلنا نستثني الكثير من الأمور كلما قمنا بتوقيع معاهدات دولية ثنائية مع أشخاص من بلدكم. وأحد هذه الاستثناءات هو المحكمة وإعطاء كل شخص الحق في اللجوء إلى التحكيم لأننا لا نثق بمحاكمنا، على الأقل عندما يتعلق الأمر بالأجانب.

### تحدي الإصلاحات القانونية

إذن، هناك الكثير الذي ما زال بانتظارنا، ولسوء الحظ كان هذا واضحاً جداً على مدى السنتين الماضيتين عندما بقيت تلك الدول التي لم تتجه إلى اليسار الاجتماعي على مسافة شعرة من إنشاء تلك الآليات ووضعها موضع التنفيذ. وهذا يعني، أنه في المقام الأول، ليست الأمور بالسوء ذاته الذي كانت عليه في الماضي عندما كانت الأصوات تحجب وبأعداد كبيرة عن كل شخص يؤيد وجود القطاع الخاص والنهوض به. نحن، على الأقل، قريبون من نسبة 50/50، لكن ليس الأمر كما يجب. علينا الوصول إلى نسبة 100% من السكان من جانب الأسواق لأن هذا هو ما تقوم به. في الحقيقة، هذه فجوة قانونية. إنها قصور النخب السياسية لدينا الذين وبما يلفت النظر بعد كل هذه السنين- لم تدرك أهمية القانون والمؤسسات؛ قد يكون هذا القول بمثابة العقاب لها؛ لكني أقوله.

### نموذج محاكاة تكنولوجيا المعلومات

الجميع يتحدث عن ثورة تكنولوجيا المعلومات: ما هو مدى أهمية القواعد القانونية، والمدونات، الأيقونات، والرموز. ما هو الحال بالنسبة لحصولك على حقل في تصنيفاتك ووجود تسلسل هرمي على أرض الواقع. بكلمات أخرى، الأمر وما فيه يتعلق بالشكل أكثر منه بالجوهر. حتى أننا لم نقرب من هذه النقطة فيما يتعلق بالإصلاح القانوني. ما زالت المهنة القانونية تعتبر مهنة أنانية تستخدم بشكل رئيس من قبل أولئك الذين يستطيعون تحمّل متطلباتها وتلبيتها. لكن ما زال الأمل يحدوني بالوصول إلى هناك. عندما تحدثنا عن هذا الأمر قبل سنوات عديدة، كنت أعتقد أننا سنصل إلى تلك المرحلة وأنا ما زلت على قيد الحياة. لكني الآن أشك بالأمر، وهذا لا يعني أننا يجب أن نتخلى عن الأمل. فالأمر يتعلق فقط بكفاح أكثر شراسة مما توقعناه.



## الرد على المنتقدين

**سوليفان:** هناك الكثير ممن ينتقدونك في جميع أنحاء العالم. فأى شخص حصل على درجة من الاعتراف التي حصلت عليها أنت لا بد وأن يكون مستهدفاً من الناقدين. والعديد منهم يدعي أنك قد تحدثت عن حقوق الملكية ولكن بمعناها الضيق تماماً. الآن، أنا أشعر على سبيل المثال، في الصفحة 260 من كتابك الموسوم *لغز رأس المال* والذي حفظته عن ظهر قلب، أشعر أن لديك قائمة كاملة طويلة من الإصلاحات التي تتحدث عن الطريقة التي يتم فيها إدراج حقوق الملكية في النظام القانوني. وحول الطريقة التي تساعدك على التركيز على تقاليد الحقوق القانونية وحقوق الملكية. والطريقة التي ينفذ فيها القانون العرفي في قرى مصر وغيرها من الدول. كيف تجيب على هؤلاء الناقدين؟ في رأيي أنك تركز فعلاً أكثر بكثير على مسألة الحوكمة بمجملها بدلاً من مجرد التركيز على حقوق الملكية.

## حقوق الملكية كجزء من إطار مؤسسي أكبر

دو سوتو: من دواعي سروري أن أسمعك تقول هذه الملاحظة لأننا بصدد موضوع أكبر بكثير من مجرد حقوق الملكية. إننا نتحدث عن نظام سوق، وعن فضائل ومبادئ الديمقراطية والمشاركة. والحقيقة هي أنه إذا لم تكن الفرصة متاحة لأي شخص، فالسوق وبكل بساطة لن يؤدي الدور المطلوب منه. هذا ما نحن بصدد حقيقته.

المسألة هي أننا كنا محددين تماماً بالنسبة لحقوق الملكية. ولربما استحق هذا أو حصل على المزيد من الدعاية والإعلان مقارنة بأي شيء آخر، إنه أمر معروف عناً. فعندما التقينا أنا وأنت قبل أكثر من 20 سنة عندما بدأ مركز المشروعات الدولية الخاصة بتقديم الدعم لنا، كنا نعرف بـ "حماة الباعة المتجولين/باعة الشارع". إذن، من الباعة المتجولين إلى حماة لحقوق الملكية... إنه تقدم بالنسبة لنا.

## استشراف ما هو أبعد من حقوق الملكية

نأمل أن نصبح معروفين أكثر وفي إطار جديد خلال خمس سنوات أو ست من الآن. فالدول التي تتعاقد معنا، والحكومات التي تدفع لنا أتعاباً مقابل خدماتنا لمساعدتها في إجراء الإصلاحات، تريد منا أن نبحث في حقوق الملكية، وفي حجم أكبر للقطاع القانوني، وفي السبب الذي يجعل مبدأ سيادة القانون يخفق، وكيفية تنفيذ مشاريع الأعمال التي تجمع بين الأصول والموارد. لكن، علي الاعتراف أنه وفي العديد من الحالات عندما يوجهون إلينا الدعوة، يبدؤون حديثهم بحقوق الملكية، و فقط بمرور الوقت، يدركون حقيقة أن لدينا المزيد مما نستطيع تقديمه لهم.

**سوليفان:** لقد تحدثنا كثيراً عن نوعية النمو وجودته لا كميته فقط. أعتقد أن في هذا تلخيصاً جيداً للموضوع. علينا ألا نهتم فقط بالحصول على تلك الأرقام الكبيرة التي نراها في العناوين العريضة التي تتحدث عن نمو الناتج المحلي الإجمالي. علينا أن نهتم بالطريقة التي يشارك فيها الناس في عملية النمو وحقيقة أنها يجب أن تكون شاملة. يجب أن نحقق نمواً عالي الجودة وديمقراطية توفّر لنا ما نصلو إليه منها.

## مثال متحف المنازل (الأكواخ السكنية)

**دو سوتو:** بالتأكيد. لأننا إذا أردنا ترسيخ شيء ما بمرور الزمن، يجب أن يحصل كل واحد على قطعة من الكعكة. خلافاً لذلك، لن يتم هذا الأمر على أساس الأمل فقط.

أعني أنه بإمكان الناس التطلع قداماً إلى الأمور. مؤخراً، ذهبت لزيارة ما يدعى بمتحف المنازل (الأكواخ السكنية) في نيويورك. إنه متحف يحتوي بشكل أساسي على النوع القديم من مدن الأكواخ في نيويورك حيث كان المهاجرون يعيشون قبل 120 سنة. إنها على درجة كبيرة من الفقر. أذكر أنني رأيت هناك أحد المنازل وكان اسم مالكه هو - عاشوا في شقة صغيرة تتكون من غرفتين حيث كان لديهم طفلان أو ثلاثة أطفال وثلاثة عاملين. Levines ليفينز وتستطيع أن ترى عندما تدخل إلى ذلك المكان أنه يشبه - على حاله ذلك - حالنا نحن اليوم.



أمل بمستقبل أفضل  
غير أنه من الواضح ومن الآثار المكتوبة التي خلفوها وراءهم أنهم قد توقعوا أن يكون حالهم أفضل في المستقبل وبعد مرور فترة جيلين عليهم. إذن، ما دمت تستطيع أن تكوّن الأمل وتتطلع إلى الأمور بعد مرور جيلين، لا بدّ وأن تصل إلى تلك المحطة.

قد تكون المشكلة بالنسبة لنا في أمريكا اللاتينية هي أن حوالي نصف الناس- ربما 40% منهم يحدوهم هذا الأمل. ولكن حيث أن 50-60% منهم لم يبلوروا مثل هذا الأمل، نحن في مأزق إشكالي. إذن، نأمل أن نصل إلى تلك المرحلة قريباً. شكراً جزيلاً لهذه المقابلة.

**سوليفان:** أكرر شكري لك.

*إن الآراء التي أعرب عنها الكاتب هي خاصة به ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر مركز المشروعات الدولية الخاصة. وإن مركز المشروعات الدولية الخاصة يمنح الترخيص لإعادة طبع و ترجمة و/أو استخدام المواد المتاحة من خلال الموقع الإلكتروني لمعهد التنمية في الفصول الدراسية شريطة أن يتم (1) الإسناد الصحيح للكاتب و لمركز المشروعات الدولية الخاصة (2) و بشرط أعلام المركز بكيفية وأين سيقع استخدام هذه المواد.*

مركز المشروعات الدولية الخاصة  
(Center for International Private Enterprise)  
1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA  
ph: (202) 721-9200 • [www.cipe.org](http://www.cipe.org) • e-mail: [education@cipe.org](mailto:education@cipe.org)